قرار

إن قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان،

لدى التدقيق،

بعد الإطلاع على ورقة الطلب عدد ٢٩٤٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٥،

وعلى التحقيقات الأولية والإستنطاقية كافة،

وعلى الشكاوى المباشرة المقدمة من المحامي جيلبر سليمان بصفته الشخصية وبوكالته عن والدته هند اسد سليمان ومن حزب القوات اللبنانية ممثلاً برئيسه الدكتور سمير جعجع بواسطة وكيلته المحامية إليان فخري، بحق المدعى عليهم في هذه الدعوى والتي تمّ ضمها إليها والسير بهم معاً لعلة التلازم.

وعلى مطالعة النيابة العامة بالأساس تاريخ ٢٠٢٦\٣\٢٦،

تبين أنه أُسند إلى المدعى عليهم:

١- **مجاهد خالد غزال**، والدته زهرة، مواليد ١٩٨٦، سوري،
أوقف إحتياطياً بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٨ ووجاهياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤ ولا يزال،

٢- **محمد حسن الخالد**، والدته رضية، مواليد ١٩٩٦، سوري،
أوقف إحتياطياً بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٨ ووجاهياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤ ولا يزال،

٣- **بلال محمد دلو**، والدته منى، مواليد ٢٠٠٣، سوري،
أوقف إحتياطياً بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٩ ووجاهياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤ ولا يزال،

٤- **جعفر محمد جهجاه**، والدته أميرة، مواليد ٢٠٠٤، سوري،
أوقف إحتياطياً بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٩ ووجاهياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٨ ولا يزال،

٥- **اسماعيل محمد جهاد محفوظ**، والدته جومانة، مواليد ٢٠٠١، سوري،
أوقف إحتياطياً بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٩ ووجاهياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٨ ولا يزال،

٦- **نور محمود سليمان**، والدتها إلهام، مواليد ١٩٩٩، سورية،
أوقفت إحتياطياً بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٨ ووجاهياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٨ ولا يزال،

٧- **كل من يظهره التحقيق**،

بأنه في منطقة جبل لبنان وبتاريخ لم يمر عليه الزمن، أقدم المدعى عليهم المذكورين بالإشتراك على خطف المغدور باسكال سليمان وأصعدوه بالقوة في سيارته بعدما انهالوا عليه بالضرب المبرح مما أدى إلى وفاته بعد فترة نتيجة الضربات التي تلقاها على رأسه والتي أدت إلى حدوث الوفاة وقد زعم المدعى عليهم بأنهم كانوا ينوون خطف المغدور والمطالبة بفدية إضافة إلى إقدامهم على تأليف عصابة أشرار، الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابعة من المادة ٥٦٩ والفقرتين ٢ و٤ من المادة ٥٤٩ والمادة ٣٣٥ من قانون العقوبات،

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأشقر

وبعد الإطلاع على إدعاء النيابة العامة الإضافي بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٣٠،

تبين أنه أُسند إلى المدعى عليهم:

١- **أحمد علي نون الملقب أبو فيصل**، والدته فاطمة، مواليد ١٩٩٠، لبناني،
أوقف غيابياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤ ونفذت المذكرة في ٢٠٢٥/٧/١٠

٢- **نصر الله علي نون**، والدته فاطمة، مواليد ٢٠٠١، لبناني،
أوقف غيابياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤

٣- **زكريا ظافر القاسم**، والدته نعيمة، مواليد ١٩٩١، سوري،
أوقف غيابياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤

٤- **فراس رياض ميمو**، والدته هناء، مواليد ٢٠٠١، سوري،
أوقف غيابياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤

٥- **باسل مرهج جعفر**، والدته حمدة، مواليد ١٩٩٨، لبناني،
أوقف غيابياً بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤ ونفذت المذكرة في ٢٠٢٥/٩/٩

بأنهم أقدموا بالإشتراك مع المدعى عليهم الستة المذكورين أعلاه على خطف وقتل المغدور باسكال سليمان بعد تعذيبه وضربه بآلات حادة، الجرائم المنصوص عليها في والفقرتين ٢ و٤ من المادة ٥٤٩ والفقرة ٧ من المادة ٥٦٩ والمادة ٣٣٥ من قانون العقوبات،

كما أقدم المدعى عليهما بلال دلو ونور سليمان على تزوير هويات واستعمال المزور، الجرمين المنصوص عليهما في المادتين ٤٦٤ و٤٦٤/٤٥٤ من قانون العقوبات،

كما أقدم المدعى عليه أحمد نون على تزوير رخص سير فيما أقدم المدعى عليه بلال دلو على استعمال المزور، الجرمين المنصوص عليهما في المادتين ٤٥٩ و٤٥٩/٤٥٤ من قانون العقوبات،

وبعد الإطلاع على إدعاء النيابة العامة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٦ إلحاقاً لورقة الطلب رقم ٢٩٤٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٥ بحق المدعى عليه:

- **محمد خالد كنجو اللحام**، والدته ايمان، مواليد ١٩٩٢، سوري،
أوقف احتياطيا بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢ ووجاهياً في ٢٠٢٦/٨/٢٠

وبعد الإطلاع على إدعاء النيابة العامة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٩ إلحاقاً لورقة الطلب رقم ٢٩٤٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٥ بحق المدعى عليه:

- **علي مرهج جعفر**، والدته حمدة، مواليد ١٩٨١، لبناني،
أوقف غيابيا بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٥

وبنتيجة التحقيق تبين ما يلي:

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأسمر

CamScanner

أولاً: في الوقائع:

تبيّن أنه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧، وأثناء إنتقال المدعو باسكال سليمان على متن سيارته نوع أودي كيو سيفن لون أسود صنع ٢٠١١ مسجلة بالرقم ٣٧٩٥٤١/ ب في محلة الخاربة جبيل، اعترضت طريقه سيارة نوع هيونداي أكسنت لون أبيض كان على متنها مجهولين، أقدموا على إنزاله من سيارته والتعدي عليه بالضرب المبرح، قبل أن يعمدوا إلى خطفه والفرار به، لتنقطع أخباره ويفقد الاتصال به منذ تلك اللحظة.
وقد تزامن وقوع هذا الاعتداء مع اتصال هاتفي كان يجريه باسكال سليمان عبر تطبيق "واتساب" مع صديقه المدعو روميو عواد، الذي أفاد بأنه كان يتحدث معه لما يقارب خمس عشرة دقيقة، وفجأة تغيّر مجرى الحديث، إذ سمعه يتحدث مع أشخاص آخرين بنبرة استغاثة قائلاً: "لا... مش براسي، عندي ولاد"، قبل أن يبدأ بالصراخ متوسلاً للشخص الذي كان يواجهه، ثم سمع صوت إغلاق باب سيارة يتبعه بكاء باسكال، لتنقطع المكالمة ويختفي صوته نهائياً. وإثر ذلك، بادر روميو عواد إلى إبلاغ عدد من معارف باسكال بما حصل من خلال رسالة صوتية عبر تطبيق "واتساب"، الأمر الذي أدى إلى مباشرة عمليات البحث عنه فوراً من قبل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

وتبين ان الشاهد وسام القصيفي أفاد بنتيجة الاستماع إليه، بأنه شاهد شخصين مجهولي الهوية يعتديان بالضرب على باسكال قبل أن يقوما بإدخاله بالقوة إلى سيارة الجيب العائدة له من نوع "أودي" والانطلاق بها، في حين كانت سيارة بيضاء يستقلها شخص مجهول متمركزة في المكان، وقد عمد سائقها إلى اعتراض الطريق لتأمين انسحاب سيارة الـ "أودي" وتسهيل فرارها وعلى متنها المخطوف باسكال سليمان، بالتنسيق مع باقي المشاركين في تنفيذ هذه العملية.

وتبيّن لاحقاً، بنتيجة الاستقصاءات والتحريات التي أجرتها مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، أن المدعو باسكال سليمان قد عُثر عليه مقتولاً داخل الأراضي السورية، حيث جرت متابعة القضية والتنسيق مع الجهات المعنية من قبل الجيش اللبناني لاستلام جثمانه من الجانب السوري بواسطة الصليب الأحمر اللبناني، تمهيداً للقيام بسائر الإجراءات القانونية اللازمة والسير بالتحقيق وفقاً للأصول.

كما تبيّن بنتيجة تقرير الطبي الشرعي المنظّم بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٩ من قبل الطبيبين الشرعيين نادر الحاج وشربل عازار، بعد الكشف على جثة المغدور باسكال سليمان، وجود كسور متعددة في أضلاع الجهة اليمنى من الصدر، مترافقة مع رضّة شديدة في الرئة اليسرى، وكسر في عظمة الأنف، فضلاً عن جروح قطعية وبالغة في أعلى فروة الرأس ناجمة عن تعرضه لضربات متكررة بواسطة جسم صلب. وقد خلص التقرير إلى أن هذه الإصابات أدت إلى نزيف حاد داخل الرأس تسبب بتوقف عمل القلب والدورة الدموية، وهو ما شكّل السبب المباشر للوفاة.

وتبين لاحقا بنتيجة التحقيقات تطابق البصمة الوراثية العائدة للمدعى عليه محمد كنجو اللحام على آثار مرفوعة من حادثة مقتل المغدور باسكال سليمان علما أن هذا الأخير قد أوقف مع آخرين بجرم سرقة سيارات ونقلها إلى سوريا.

وتبين نتيجة التحقيقات التي أجرتها عناصر مديرية المخابرات أن السيارة التي استخدمها الخاطفون تحمل لوحة أجنبية وقد تبين أن المدعى عليه السوري بلال دلو كان أحد المشاركين الأساسيين في عملية الخطف وقد جرى في منزله في طرابلس توقيف زوجته المدعى عليها نور سليمان والمدعى عليه مجاهد غزال وقد ضبط مع المدعى عليها نور هوية لبنانية مزورة بإسم "سنا كركر" عليها رسمها الشمسي كما ضبط داخل

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى ا[illegible]

المنزل حاسوب محمول عائد للمغدور باسكال سليمان بالإضافة إلى حقيبة عائدة له بداخلها أوراق ومستندات خصوصية كما ضبطت سيارة الهيونداي التي استخدمت في عملية الخطف ومن خلال رقم هيكلها تم تحديد لوحتها الأساسية وقد تبين أنها مسجلة بالرقم ٢٠٥٨١٧/ط بإسم المدعو خضر الشحيمي وهي مسروقة من منطقة الرابية.

وتبين من خلال التحقيقات الأولية ان المدعى عليها نور سليمان أفادت بأنها زوجة المدعى عليه بلال دلو، وأن الأخير يرتبط بمجموعة تنشط في سرقة السيارات ونقلها من لبنان إلى الأراضي السورية لصالح شخصين يُعرفان بلقبي "أبو فيصل" (لبناني) و"أبو كريم" (سوري)، موضحة أن دور زوجها كان يقتصر على نقل السيارات المسروقة من مدينة طرابلس إلى منطقة الهرمل لقاء مبالغ مالية.
وأضافت أن زوجها كان قد طلب منها مرافقته أثناء نقل السيارات المسروقة بهدف إبعاد الشبهة عنه عند المرور على الحواجز الأمنية، فوافقت على ذلك ورافقته في عدة مناسبات إلى منطقة الهرمل، حيث كان في انتظارهما المدعوان الملقبان "أبو فيصل" و"أبو كريم". كما أفادت بأن زوجها كان يستخدم خلال تنقلاته بطاقة هوية لبنانية مزورة باسم "يوسف معوض".
وأدلت أيضاً بأنه في يوم وقوع حادثة خطف المغدور باسكال سليمان، التقى زوجها بالمدعى عليه محمد الخالد على متن سيارة بيضاء اللون كان بداخلها أيضاً عدد من الأشخاص، ثم غادر برفقتهم، قبل أن يعود بعد نحو أربع ساعات، حيث سلّمها حقيبة سوداء اللون ومشط مسدس وطلب منها إخفاءهما.
كما تبيّن بنتيجة التحقيق ضبط رخصة سير مركبة مزورة بإسم "محمد علي زعيتر" بحوزة المدعى عليها نور سليمان، فأوضحت أن زوجها كان قد استحصل عليها من المدعوين الملقبين "أبو كريم" و"أبو فيصل" لاستعمالها أثناء عمليات نقل السيارات المسروقة، إلا أنها أنكرت علمها بمدى تورط زوجها في عملية خطف وقتل المغدور باسكال سليمان، ونفت أي علاقة لها بتلك الأفعال، مؤكدة أن دورها اقتصر على مرافقة زوجها خلال بعض عمليات نقل السيارات دون أن تكون على علم بأي نشاط جرمي آخر منسوب إليه.

وتبيّن أن المدعى عليه مجاهد غزال أفاد في التحقيقات الأولية بأنه متزوج من المدعوة دلال دلو شقيقة المدعى عليه بلال دلو، وأنه كان يعلم منذ فترة بأن الأخير ينشط في مجال سرقة السيارات ويرتبط بعصابة متخصصة في ارتكاب هذا النوع من الجرائم.
وأضاف أنه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ شاهد بلال دلو يلتقي بثلاثة شبان، من بينهم المدعى عليه محمد الخالد الملقب بـ "أبو حسن"، وكانوا يستقلون سيارة بيضاء اللون مسروقة، وبعد مضي عدة ساعات، عاد المدعى عليه بلال دلو برفقة المدعى عليه محمد الخالد، حيث شاهد المدعى عليه بلال يسلم زوجته المدعى عليها نور حقيبة سوداء اللون تحتوي على حاسوب محمول وأوراق ومستندات خاصة، بالإضافة إلى ظرفين بداخلهما مبالغ مالية.
كما أفاد بأنه علم لاحقاً أن المدعى عليها نورسليمان كانت قد سلّمت زوجته دلال مبلغاً قدره مئة دولار أميركي لمساعدتها في نفقات الإنجاب، وأنه استشف من حديث نور آنذاك أن زوجها بلال دلو متورط مع عصابة تنشط في أعمال الخطف والسرقة، إلا أنه أكّد أنه لا يملك أي معلومات أو علم مباشر عما إذا كان المدعى عليه بلال دلو قد اشترك في عملية خطف المغدور باسكال سليمان تحديداً، نافياً بصورة قاطعة أي علاقة شخصية له بتلك الجريمة أو بأي من الأفعال المنسوبة إلى باقي المدعى عليهم.

وتبيّن أن المدعى عليه محمد الخالد اعترف في التحقيقات الأولية بمشاركته في عملية خطف أحد الأشخاص وسرقة سيارته من نوع "جيب أودي"، وإنه كان يجهل هوية الضحية. وأفاد بأن بلال دلو كان قد عرض عليه الانضمام إليه في سرقة السيارات، فوافق على ذلك.

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الاسمر

وأدلى أنه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ رافق كلاً من بلال دلو والملقب "أبو كريم" والمدعو "أحمد"، وكانوا جميعاً على متن سيارة بيضاء اللون، وانطلقوا باتجاه البلدات الجبلية بقصد البحث بصورة عشوائية عن سيارة مناسبة للاستيلاء عليها. وبعد نحو ساعة ونصف، صادفوا سيارة جيب سوداء اللون يقودها رجل بمفرده، فعمد "أبو كريم" إلى الطلب من بلال دلو تجاوزها وقطع الطريق عليها، فنفذ الأخير ذلك عبر تخفيف سرعة السيارة أمامها، الأمر الذي دفع سائق الجيب إلى محاولة تجاوزهم، فوقع اصطدام بين المركبتين.
وتابع أنه على إثر ذلك ترجل "أبو كريم" شاهراً مسدسه، كما ترجل أحمد وهو يحمل مسدساً أيضاً، وتوجها نحو سائق الجيب الذي عمد إلى إقفال أبواب سيارته من الداخل، فما كان من " أبو كريم" إلا أن كسر زجاج باب السائق بواسطة مسدسه. ولما حاول السائق مقاومتهما، انهال عليه " أبو كريم" بالضرب بعقب المسدس على وجهه، فيما شاركه أحمد بالاعتداء عليه بواسطة المسدس على أنحاء مختلفة من جسده، قبل أن يقوما بإنزاله بالقوة من مقعده وإرغامه على الجلوس في المقعد الخلفي للجيب، في حين ساهم هو في إحكام السيطرة عليه، ثم جلس خلف مقعد السائق.
وأضاف أن أحمد تولى قيادة السيارة المسروقة، وخلال الطريق طلب منه أبو كريم ضرب باسكال على رأسه، فامتثل لطلبه واشترك معه في توجيه عدة ضربات بواسطة المسدس إلى رأس المجني عليه، ما أدى إلى إصابته بجروح سالت على إثرها الدماء، في حين كان بلال دلو يقود السيارة البيضاء أمامهم.
وأردف أنه لدى وصولهم إلى مدينة طرابلس، طلب أبو كريم من شابين كانا موجودين في الفندق الذي يعمل فيه لفّ السائق، الذي كان قد فقد حركته، ببطانية ووضعه داخل صندوق السيارة، فنفذا ذلك، ثم غادر "أبو كريم" وأحمد والشابان على متن الجيب المسروق حيث كان السائق داخل صندوقه، في حين غادر هو برفقة بلال دلو على متن السيارة البيضاء.

وتبيّن لاحقاً، بنتيجة الاستقصاءات والتحريات التي قامت بها عناصر مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، أنه جرى تحديد هوية الشخصين السوريين اللذين أقدما على لفّ جثة المغدور باسكال ووضعها في صندوق السيارة المسروقة، وهما إسماعيل محمد جهاد محفوظ وجعفر جهجاه، وقد تمكّنت دورية تابعة لمخابرات الجيش من توقيفهما برفقة المدعى عليه بلال دلو في إحدى البقع الحدودية الواقعة على الحدود اللبنانية الشرقية ضمن قضاء الهرمل. كما تبيّن أن بلال دلو كان يتجوّل حاملاً بطاقة هوية لبنانية ورخصة سوق لبنانية مزورتين بإسم يوسف معوض أُلصقت عليهما صورته الشمسية.

وتبيّن أن المدعى عليه بلال دلو أفاد في التحقيقات الأولية بأنه تعرّف في إحدى المرات على شخص يُدعى حسام، كان قد طلب منه تأمين فرصة عمل له. وبعد فترة سأله حسام عمّا إذا كان يجيد قيادة السيارات، فأجابه بأنه يجيد قيادتها، فعاد وفي اليوم نفسه ليتلقى اتصالاً من شخص يتحدث باللهجة اللبنانية ويُلقب بـ "أبو جعفر"، عرض عليه العمل في نقل السيارات المسروقة من بيروت إلى طرابلس لقاء مبالغ مالية، فوافق على ذلك وبدأ العمل بالتنسيق مع شخص يُلقب بـ "أبو كريم"، وكانت المبالغ المستحقة له تُحوّل أحياناً بإسم زوجته نور سليمان. وأوضح أنه كان يجري التنسيق مع شخص يُلقب بـ "أبو فيصل" الذي تبين أنه يدعى أحمد نون، والذي أمّن له ولزوجته نور سليمان بطاقتي هوية مزوّرتين، كما زوده أيضاً برخص سير مزورة لسيارات بإسم شخص من آل زعيتر.
وأدلى أنه في إحدى المرات كان برفقة أبو كريم شخص يدعى فراس ينادونه بـ "أحمد" وأنه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ توجه برفقة أبو كريم وفراس وإسماعيل محفوظ وجعفر جهجاه إلى طرابلس وطلب أبو كريم من محمد الخالد الملقب "أبو حسن" تأمين منامة للأخيرين في الفندق الذي يعمل فيه، وبعد ذلك، انطلق برفقة أبو كريم وأبو حسن وفراس على متن سيارة هيونداي بيضاء اللون حيث توجهوا بها بحثاً عن سيارة لسرقتها، وبعد عدة محاولات صودف مرور سيارة جيب سوداء يقودها شاب، فطلب منه أبو كريم ملاحقتها وتجاوزها، فنفّذ ذلك، وعندما حاول سائق الجيب تجاوز سيارة الهيونداي مجدداً، تعمّدوا منعه، ما أدى إلى اصطدام المركبتين. وأنه إثر ذلك ترجل أبو كريم وفراس، وكان كل منهما يحمل مسدساً، ولحق

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأسمر

بهما محمد الخالد الملقب أبو حسن، فعمد أبو كريم إلى تحطيم زجاج باب السائق بواسطة مسدسه، ثم انهال هو وأبو حسن على السائق بالضرب قبل أن ينتزعاه بالقوة من مقعده ويضعاه في المقعد الخلفي للجيب، فيما واصل هو قيادة سيارة الهيونداي وخلفه الجيب المسروق حتى وصلوا إلى مدينة طرابلس.
وأضاف أنه لدى وصولهم، قام إسماعيل محفوظ وجعفر جهجاه بلفّ المغدور ببطانية ووضعه داخل صندوق الجيب، بينما أخذ هو الحقيبة الموجودة داخل السيارة وسلّمها إلى زوجته نور سليمان، ثم انطلق برفقة فراس وأبو كريم وكان معهم إسماعيل محفوظ وجعفر جهجاه على متن الجيب المسروق باتجاه منطقة حرجية، حيث كان بانتظارهم أبو فيصل أي أحمد نون وبرفقته أربعة أشخاص لا يعرفهم. ومن هناك توجّه الجميع إلى منزل أحمد نون، حيث طلب شقيقه نصر الله نون من الحاضرين مساعدته في نقل جثة المغدور والتخلص منها عبر رميها في إحدى المناطق، فنفّذوا ذلك.
وختم إفادته مدلياً أنه عاد في اليوم التالي برفقة إسماعيل محفوظ وجعفر جهجاه، إلا أنهم أوقفوا من قبل دورية تابعة لمخابرات الجيش، مؤكداً أن خطف المغدور بسكال سليمان تم بصورة عشوائية ولم يكن يستهدف شخصه، وإنما كان الغرض منه الاستيلاء على سيارة الجيب التي كان يقودها.

وتبين ان المدعى عليه جعفر جهجاه أفاد في التحقيقات الأولية أنه تعرّف إلى زكريا الملقب "أبو كريم" بواسطة صديقه المدعو نور، وأن أبو كريم عرض عليه العمل في مجال نقل السيارات المسروقة فوافق على ذلك، كما عرض عليه إشراك صديقه المدعو إسماعيل محفوظ في هذا العمل فوافق بدوره. وأضاف أنه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ غادر كل من أبو كريم وأبو حسن وبلال وفراس (أحمد) على متن سيارة هيونداي بيضاء اللون بقصد سرقة إحدى السيارات، ثم عادوا بعد عدة ساعات على متن سيارة جيب أودي سوداء اللون، وقد عمدوا إلى تبديل ملابسهم لوجود آثار دماء عليها، فيما كان سائق السيارة المسروقة موجوداً داخلها. وأوضح أنهم طلبوا منه ومن إسماعيل محفوظ لفّ السائق ووضعه في صندوق السيارة، ثم انطلقوا جميعاً باتجاه الحدود السورية إلى منزل المدعو أبو فيصل أي أحمد نون حيث كان شقيقه نصر الله متواجداً، فطلب منهم مساعدته في رمي جثة السائق إلى جانب الطريق، فاستجابوا لذلك، قبل أن يعودوا في اليوم التالي إلى لبنان حيث جرى توقيفهم على الحدود اللبنانية.

وتبين ان المدعى عليه إسماعيل محفوظ أكد في إفادته الأولية مجمل الوقائع التي سبق للمدعى عليه جعفر جهجاه أن ادلى بها، لجهة بدء عملهما مع المدعى عليه الملقب "أبو كريم" في مجال نقل السيارات المسروقة، وتواجدهما معاً في الفندق الذي يعمل فيه المدعى عليه محمد الخالد، بعدما أمّن لهما الأخير غرفة للبقاء فيها، كونهما كانا قد سهرا في الليلة السابقة بناءً على طلب "أبو كريم"، بانتظار أن يؤمّن لهما سيارة مسروقة لنقلها، إلا أن ذلك لم يحصل.
وأضاف أنه، وأثناء وجودهما في الفندق، إنطلق المدعى عليهم أبو كريم وأبو حسن وبلال وفراس (أحمد) على متن سيارة من نوع هيونداي بيضاء اللون، بقصد سرقة إحدى السيارات، ثم عادوا بعد عدة ساعات على متن سيارة جيب من نوع أودي سوداء اللون، كان بداخلها سائقها مضرّجاً بالدماء وفاقداً للحركة. وأكد أن المذكورين عمدوا إلى تبديل ثيابهم التي كانت ملطخة بالدماء بأخرى نظيفة، ثم أقدموا على رمي الثياب الملطخة بالدماء في مكان قريب من الفندق.
وتابع أن المدعى عليه "أبو كريم" طلب منه ومن المدعى عليه جعفر جهجاه لفّ السائق ببطانية ووضعه في صندوق السيارة، فاستجابا لذلك، ثم توجه برفقة المدعى عليهما بلال دلو ومحمد خالد إلى منزل شقيقة الأخير في دراجة "توك توك"، حيث قام بلال دلو بتسليم زوجته جهاز حاسوب محمول وحقيبة كانا موجودين في سيارة الأودي المسروقة. وأنه بعد ذلك توجهوا إلى دير عمار، حيث كان قد وصل قبلهم كل من فراس وأبو كريم وجعفر جهجاه، وهم على متن سيارة الأودي ومعهم سائقها المصاب، فاستقل هو والمدعى عليه بلال دلو السيارة المذكورة، في حين غادر محمد خالد المكان بواسطة ال "توك توك". ثم انطلقوا جميعاً باتجاه الحدود السورية، إلى منزل "أبو فيصل"، أي أحمد نون، حيث كان شقيقه نصر الله

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأسمر

موجوداً، فطلب منهم مساعدته في التخلّص من جثة السائق المصاب ورميها إلى جانب الطريق، فقاموا بتنفيذ ذلك، قبل أن يعودوا في اليوم التالي إلى الأراضي اللبنانية، حيث أُلقي القبض عليهم.

وتبيّن بنتيجة التحقيقات والمتابعة والاستقصاءات المجراة، وبالرجوع إلى السجلات العائدة للقوى الأمنية ومخابرات الجيش، أنه جرى تحديد كامل هويات الأشخاص الذين ورد ذكرهم في إفادات المدعى عليهم المشار إليهم أعلاه، حيث تبيّن أن الملقب "أبو فيصل" هو اللبناني أحمد علي نون، وهو ناشط في مجال الاتجار بالسيارات المسروقة وتهريبها من لبنان إلى سوريا، ومرتبط بعصابات تنشط في سرقة السيارات، وأن شقيقه هو المدعو نصرالله علي نون، كما تبيّن أن الملقب "أبو كريم" هو السوري زكريا ظافر القاسم، وأن "فراس" المعروف بأحمد هو السوري فراس رياض ميمو، في حين تبيّن أن المدعو باسل هو اللبناني باسل مرهج جعفر.

وتبيّن، بنتيجة تقرير مكتب المختبرات الجنائية رقم ٢٠٦/٢٠٣١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/٢، أن تحليل البصمة الوراثية المستخرجة من عيّنة اللعاب المرفوعة بواسطة ماسحة قطنية عن العبوة الزجاجية الفارغة التي عُثر عليها داخل سيارة الهيونداي، قد أظهر تطابقها مع الآثار المحفوظة في قاعدة بيانات البصمات الوراثية لدى المكتب، والعائدة للمدعى عليه محمد خالد اللحام.
وتبيّن كذلك أن المدعى عليه محمد اللحام أقرّ في التحقيقات الأولية بإقدامه، قبل وقوع حادثة قتل المرحوم باسكال سليمان، على نقل سيارة الهيونداي المسروقة التي استُعملت لاحقاً في الحادثة المذكورة، من محلة الصفرا إلى طرابلس، موضحاً أنه تسلّمها من شخص يجهل هويته وسلّمها في طرابلس إلى شخص آخر مجهول الهوية، وذلك بناءً على طلب «أبو فيصل» مدلياً أن اسمه الحقيقي هو أحمد نون، وأن لا علاقة له بالحادثة المذكورة.

وتبيّن أن المدعى عليه علي مرهج جعفر أنكر في التحقيقات الأولية ما نُسب إليه لجهة ورود اسمه في وثيقة أمنية حول مشاركته مع آخرين في عملية خطف وقتل أحد الأشخاص في محلة الخارجة – جبيل، موضحاً أنه لم يذهب إلى مدينة جبيل منذ نحو ثلاث سنوات، وأن أحمد نون هو زوج شقيقته ربيعة، إلا أنه على خلاف معه، كما أكد أنه لا يعرف شقيق أحمد المدعو نصر الله نون. وأضاف أنه علم بحادثة الخطف في اليوم التالي لوقوعها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، نافياً أي صلة له بها أو مشاركته فيها.

وتبين أن المدعى عليه أحمد علي نون أفاد في التحقيقات الأولية بعد ان نفذت مذكرة التوقيف الغيابية بحقه في ٢٠٢٥/٧/١٠ أنه سبق أن أوقف بجرم سرقة سيارات لمدة ثلاث سنوات، وأنه بعد خروجه من السجن عام ٢٠١٩، عرض عليه شقيق زوجته المدعي عليه باسل مرهج جعفر العمل معه في مجال نقل السيارات المسروقة من لبنان إلى سوريا لقاء مبالغ مالية عن كل سيارة، فوافق على ذلك، وأصبح باسل يعمد إلى إحضار السيارات المسروقة إلى منزله، حيث يتولّى هو نقل عدد كبير منها إلى سوريا.
وأضاف أنه قرر لاحقاً العمل في هذا المجال لحسابه الخاص، فأصبح يشتري السيارات المسروقة من أشخاص مختلفين، ويستعين بأشخاص حديثي الخروج من السجن لتنفيذ عمليات السرقة لصالحه، حيث كانوا يعمدون إلى سرقة السيارات من مناطق لبنانية مختلفة ونقلها إلى منطقة بعلبك، ثم يقوم، بالاشتراك مع باسل مرهج جعفر بإرسالها إلى سوريا بواسطة سائقين، حيث كان يتولى هو أو باسل استلامها وبيعها إلى أشخاص سوريين.
وأفاد كذلك أنه تعرّف إلى زكريا الملقب أبو كريم (أي المدعى عليه زكريا ظافر القاسم) الذي كان ينشط بدوره في مجال سرقة السيارات، وأصبح يتعاون معه في تنفيذ عمليات السرقة، بحيث كان أبو كريم يوجّه الأشخاص إلى الأماكن المستهدفة، فيما كان العائد المالي الناتج عن عمليات السرقة يُقتسم بينهما، وأحياناً

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأسمر

بمشاركة باسل جعفر، مشيراً إلى أنه سبق أن شارك معهما في سرقة سيارتين من نوع جيب شيروكي برفقة المدعى عليه بلال دلو.
وادلى أن أبو كريم قرر لاحقاً الانتقال إلى مناطق طرابلس وجبيل وبيروت للإشراف بصورة مباشرة على عمليات سرقة السيارات، وتمكن، بالاشتراك مع أفراد مجموعته وأشخاص مختلفين، من سرقة عدد من السيارات. وفي هذا السياق، وبتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧، اتفق مع أبو كريم على تنفيذ عملية سرقة في منطقة جبيل، من دون أن تكون ثمة سيارة محددة الهدف، فتوجّه الأخير برفقة بلال دلو وفراس (المدعى عليه أحمد ميمو) على متن سيارة بيضاء اللون، حيث اعترضوا سيارة رباعية الدفع من نوع "أودي" وتمكنوا من سرقتها وخطف سائقها ثم نقلوا السيارة إلى منطقة القلمون.
وأضاف أنه تواصل لاحقاً مع أبو كريم، فأبلغه بأن صاحب السيارة موجود معهم وقد وضعوه في صندوقها، ثم أقدم أبو كريم ومن كان برفقته على إغلاق هواتفهم والتوجه إلى منطقة الهرمل، حيث كان هو وشقيقه نصر الله وباسل جعفر، وبرفقتهم شخص يدعى أحمد من أفراد مجموعة باسل، بانتظارهم على متن سيارة من نوع "تويوتا FJ" فضية اللون عائدة لباسل. وبعد ذلك، توجهوا جميعاً إلى منزله، حيث ترجل من سيارة "الأودي" كل من أبو كريم وبلال دلو وفراس وكان معهم جعفر جهجاه وإسماعيل محفوظ وقاموا بفتح صندوق السيارة، ليتبيّن أن الشخص الموجود فيه قد فارق الحياة، وأنه إثر ذلك قرروا التخلص من الجثة، فنُقلت إلى سيارة من نوع "تاهو" عائدة لباسل جعفر الذي تولى، بالاشتراك مع شقيقه نصرالله، نقلها والتخلص منها في منطقة الناصرية.
وتابع أنه بعد شيوع خبر عملية الخطف وتبين أن باسكال سليمان هو شخص معروف، أقدم المدعى عليهما زكريا القاسم وفراس ميمو في اليوم التالي على الفرار إلى سوريا على متن دراجة نارية، وعلم لاحقاً أنهما أوقفا من قبل السلطات السورية، ثم أُطلق سراحهما بعد سقوط النظام السوري السابق.
كما أدلى أن العملية لم تكن تستهدف سيارة محددة، وأنه لا يعرف باسكال سليمان ولم يسبق له أن سمع باسمه، ونفى أن يكون قد كُلّف من أي شخص بخطفه أو قتله، معتبراً أن حصول عملية الخطف والوفاة جاء بصورة عرضية أثناء تنفيذ عملية سرقة السيارة، وأن الأشخاص الذين نفذوا عملية السرقة لم يكونوا يعرفون اسم صاحبها أو هويته.
وتبين من جهة أخرى أنه بحق المدعى عليه أحمد علي نون عدة ملاحقات قضائية بجرائم تأليف عصابة وسرقة سيارات وترويج مخدرات وتهريب وابتزاز وخطف ونقل أسلحة وتجارة الأسلحة.

وتبيّن أنّه بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٩ جرى توقيف المدعى عليه باسل مرهج جعفر الذي أفاد في سياق التحقيقات الأولية بأنه كان يدير، بالاشتراك مع شقيقه ناجي وصهره أحمد نون عصابة تنشط في سرقة السيارات وتهريبها إلى سوريا، وخطف الأشخاص بقصد مطالبة ذويهم بفدية مالية، والسلب بقوة السلاح، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وترويج العملة المزورة، وتزوير المستندات وتهريب الأشخاص.
وأدلى أنّ أحمد نون أرسل أربعة أشخاص من التابعية السورية لتنفيذ عمليات سرقة سيارات ونقلها إلى سوريا، تمهيداً لقيامهما (أي هو وأحمد نون) ببيعها، وأنّ هؤلاء تمكّنوا من سرقة سيارة رباعية الدفع من نوع "أودي" في منطقة جبيل، بعدما أقدموا على اعتراض سائقها وإجباره على التوقف وخطفه بقصد مطالبة ذويه بفدية مالية، وذلك بالتنسيق مع أحمد نون.
وأضاف أنّه، لدى اقتراب السيارة المسروقة من منطقة الشمال، اتصل به أحمد نون (الملقب "أبو فيصل") وأبلغه بما حصل، فتوجّه للقائه، حيث كان برفقته شقيقه نصر الله والمدعو يوسف مدلج، وكان كلّ منهم يحمل بندقية حربية، والتقوا بالسيارة المسروقة في محلة الحرف، حيث تبيّن عندها أنّ المخطوف كان فاقداً للوعي. ثم انتقلوا جميعاً إلى منزل أحمد نون داخل الأراضي السورية عبر معبر غير شرعي، ليتبيّن عند وصولهم أنّ المخطوف قد فارق الحياة. وأدلى أيضاً أنّ أحمد نون أقدم على توبيخ الخاطفين، وتم وضع جثة المغدور في سيارة من نوع "تويوتا FJ" وتوجهوا بها إلى إحدى المناطق الجردية حيث تمّ رميها، كما أقدم أحد الخاطفين على تسليم أحمد نون مبلغ /١٦٠٠/ دولار أميركي ومسدساً من نوع "Glock" كانا

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأسمر

بحوزة المغدور، فيما سلّمه الأخير مبلغ /٥٠٠/ دولار أميركي كحصة له من العملية، مدعياً في المقابل أنّه لم يكن على علم مسبق بوجود المخطوف.
وأفاد المدعى عليه باسل جعفر أنّه أقدم، خلال فترة نشاطه مع أحمد نون وشقيقه ناجي، على تنظيم عدد من الهويات والمستندات المزورة لمصلحة أشخاص كانوا يعملون معهم في مجال سرقة السيارات وخطف الأشخاص، وأنّ المدعو علي طليس، المعروف باسم "علي أبو خليل"، من بلدة بريتال، كان يتولى تأمين تلك المستندات المزورة وتنظيمها، لكونه ينشط في مجال تزوير المستندات.

وتبيّن انه في مرحلة التحقيق الإستنطاقي كرّرت المدعى عليها نور سليمان أمام قاضي التحقيق مضمون إفادتها الاولية، فأوضحت أنّ دور زوجها كان يقتصر على نقل السيارات المسروقة من مدينة طرابلس إلى منطقة الهرمل لقاء مبالغ مالية، وأنها كانت ترافقه أحياناً بقصد إبعاد الشبهة عنه عند المرور على الحواجز الأمنية، وإكتناف تلك الحواجز في بعض المناسبات، وأضافت أنّ زوجها كان يستعمل أثناء تنقلاته بطاقة هوية لبنانية مزوّرة باسم يوسف معوض وأنّ "أبو فيصل" كان قد زوّدهم إلى جانب بطاقة زوجها المزورة، ببطاقة هوية مزورة باسم سنا كركي ورخصة سير مركبة مزورة لاستعمالها عند قيادة بعض السيارات.
كما كرّرت ما أدلت به بشأن مجريات يوم الحادثة ودور زوجها فيها، موضحة أنّه عاد بعدها وسلّمها حقيبة سوداء تحتوي على حاسوب المغدور ومشط مسدسه طالباً منها إخفاءها، وأنها تخلّصت من المبلغ المالي الذي كان موضوعاً داخل ظرف برميه في الحمام، بعد أن أخذت منه دلال، شقيقة زوجها، مبلغ مئة دولار.
وفي المقابل، نفت علمها المسبق بالحادثة أو أي علاقة لها بها أو مشاركتها فيها، مؤكدة أنّها لم تكن على علم بما سيحصل قبل وقوعها.

وتبيّن أنّ المدعى عليه محمد خالد كرّر أمام قاضي التحقيق مضمون إفادته الأولية، وأوضح أنّ المدعى عليه بلال دلو هو من عرض عليه العمل معه في مجال سرقة السيارات، فوافق على ذلك، وأنّه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ رافق بلال والمدعى عليهم زكريا القاسم (أبو كريم) وفراس ميمو المعروف بـ "أحمد" على متن سيارة بيضاء، بقصد سرقة سيارة مناسبة، وكانت تلك المرة الأولى التي يرافق فيها بلال في مثل هذه الأعمال. واستعاد تفاصيل عملية الاستيلاء على سيارة المغدور باسكال سليمان واختطافه واقتياده والاعتداء عليه، موضحاً أنّ "أبو كريم" كان يأمره ويضغط عليه لضرب المغدور، وأنّ دوره اقتصر على مساعدتهم في نقله إلى السيارة، حيث جلس خلف مقعد السائق، فيما تولّى أحمد قيادة الجيب، بينما كان بلال يقود السيارة البيضاء أمامهم.
وأضاف أنّ "أبو كريم" طلب منه أثناء الطريق ضرب المغدور على رأسه، إلا أنّ ما سبق أن أدلى به في إفادته الأولية لجهة مشاركته في ضربه عدة مرات على رأسه غير صحيح كونه كان قد تعرض للضغط اثناء التحقيف، ولكونه لم يكن يحمل مسدساً. وأكد أنّه لم يكن على علم مسبق بالمخطط الذي أعدّه المدعى عليهم، وأنّه بعد انطلاقه معهم في السيارة لم يعد بمقدوره الانسحاب من العملية، مشيراً إلى انه لم يتمكن من فهم ما كان يتداول به المدعى عليهم الآخرون كونهم لم يسمحوا له بفهم مجريات تلك العملية.
وتابع أنّه عند وصولهم إلى طرابلس، طلب "أبو كريم" من شابين كانا موجودين في الفندق الذي يعمل فيه مساعدته في لفّ المغدور، الذي كان قد توقّف عن الحركة، بغطاء ووضعه في صندوق الجيب، فاستجابا لطلبه، ثم غادر "أبو كريم" وأحمد والشابان على متن الجيب المسروق والمغدور في صندوقه، فيما غادر هو برفقة بلال على متن السيارة البيضاء.

وتبيّن أنّ المدعى عليه مجاهد غزال أنكر أمام قاضي التحقيق ما أُسند إليه، وكرّر مضمون إفادته السابقة، موضحاً أنّه متزوج المدعوة دلال دلو، شقيقة المدعى عليه بلال دلو، وأنّه كان قد علم منذ فترة أنّ الأخير ينشط في مجال سرقة السيارات، وأنّه سبق أن طلب منه عدم التردد إلى منزله.

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان

القاضية ندى الأيـــــــمر

وأضاف أنّه بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ التقى بلال بثلاثة شبان، من بينهم المدعى عليه محمد الخالد الملقب "أبو حسن"، كانوا يستقلون سيارة بيضاء اللون تبيّن له أنّها مسروقة، وأنّه بعد مضي بضع ساعات عاد بلال برفقة محمد، حيث سلّم زوجته حقيبة سوداء تحتوي على حاسوب وأوراق خاصة وظرفين يتضمنان مبالغ مالية. وأوضح أنّه علم لاحقاً من المدعى عليها نور أنّها أعطت زوجته مبلغ مئة دولار لمساعدتها في مصاريف الإنجاب، وأنه علم منها يومها أنّ زوجها متورط مع عصابة تنشط في عمليات الخطف والسرقة، من دون أن يكون لديه علم بمدى تورطه في خطف المغدور باسكال سليمان. ونفى بصورة قاطعة أي علاقة له بعملية خطف المغدور أو بأي من الأفعال الجرمية المنسوبة إلى باقي المدعى عليهم، مؤكداً أنّه لم يشارك فيها ولم يكن على علم مسبق بها.

وتبيّن أنّ المدعى عليه بلال دلو كرّر أمام قاضي التحقيق مضمون إفادته الأولية في إستجواب مطول، موضحاً ظروف تعرّفه على المدعو "أبو جعفر"، أي باسل جعفر الذي عرض عليه العمل في مجال نقل السيارات المسروقة من بيروت إلى طرابلس لقاء مبالغ مالية، وكيفية مباشرته هذا العمل بالتنسيق مع المدعى عليهما أبو كريم وأبو فيصل الذي كان يؤمّن له ولزوجته المستندات المزورة، كما كان يتولى أحياناً تحويل المبالغ المستحقة له عن هذا النشاط باسم زوجته نور سليمان.
كما استعاد مراحل واقعة خطف وقتل المغدور باسكال، منذ انطلاق المجموعة على متن سيارة الهيونداي المسروقة وصولاً إلى مرحلة التخلص من الجثمان، مفصّلاً أدوار المدعى عليهم ومساهمة كل منهم في مختلف مراحل العملية. وأكد أنّ الغاية التي كانت معلومة له وللمشاركين كانت الاستيلاء على سيارة المغدور، وأنّه لم يكن يتوقع أن تتطور العملية إلى قتل صاحبها، نافياً مشاركته في أعمال العنف التي طالت المغدور، ومدلياً بأنّه بقي داخل سيارة الهيونداي التي كان يقودها، وعاد بها بعد تنفيذ العملية، من دون أن يتدخل بصورة مباشرة في عملية الخطف أو في الاعتداء على المغدور الذي أدى إلى وفاته.

وتبيّن أنّ المدعى عليهما جعفر جهجاه وإسماعيل محفوظ كرّرا أمام قاضي التحقيق مضمون إفادتيهما السابقتين، موضحين أنّهما باشرا العمل مع المدعو "أبو كريم"، الذي كان الوسيط بينهما وبين المدعى عليه أحمد نون، وأنّ "أبو كريم" طلب منهما في الليلة السابقة للحادثة البقاء مستيقظين تحسّباً لطلبه منهما نقل سيارة مسروقة، إلا أنّ ذلك لم يحصل في حينه. وأضافا أنّه بتاريخ الحادثة اصطحبهما إلى الفندق الذي يعمل فيه محمد خالد وأمّن لهما غرفة للراحة والنوم، ثم غادر برفقة باقي المدعى عليهم، ليعود بعد بضع ساعات ومعه سيارة الأودي وبداخلها صاحبها، وكان في حالة فقدان للوعي.
وتابعا أنّ "أبو كريم" طلب منهما لفّ المغدور ببطانية ووضعه في صندوق السيارة، وأنّ الأخير وفراس ميمو قاما بتبديل ثيابهما الملطخة بالدماء قبل مغادرتهما على متن السيارة، والمغدور في صندوقها، ثم استعادا ما سبق أن أدليا به بشأن كيفية التخلص من الجثمان.
وأكد المدعى عليهما أنّهما لم يتدخلا في المراحل الأولى من العملية، ولم يشاركا في التعرض للمغدور أو الاعتداء عليه وخطفه، وصولاً إلى إزهاق روحه، كما نفيا علمهما المسبق بما كان المدعى عليهم الآخرون يعتزمون القيام به، وحصرا دورهما، وفق إفادتهما، في المرحلة اللاحقة للعملية وما تلاها من نقل المغدور والتخلص من جثمانه.

وتبيّن أنّ المدعى عليه محمد اللحام أقرّ أمام قاضي التحقيق بإقدامه على نقل سيارة الـ "هيونداي" المسروقة التي استُعملت في حادثة خطف وقتل المغدور باسكال سليمان إلى طرابلس قبل وقوع الحادثة، موضحاً أنّه لم يكن يعلم بأنّ السيارة مسروقة عند تسلّمها، لكون زجاجها كان سليماً وكان تشغيلها يتم بواسطة مفتاح عادي.
وأدلى أنّه تسلّم السيارة من شخص يجهل هويته، ثم قام بتسليمها في طرابلس إلى شخص آخر مجهول الهوية، موضحاً أنّه كان يعمل لحساب "أبو فيصل"، أي المدعى عليه أحمد نون، الذي كان ينسّق معه في

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأسمر

مجال نقل السيارات المسروقة ويزوّده بأسماء الأشخاص الذين يتوجب عليه تسليمها إليهم. وأكد، في المقابل، أنّه لا علاقة له بحادثة خطف وقتل المرحوم باسكال سليمان، وأنّ نقله للسيارة تمّ في إطار عمله في مجال نقل السيارات، من دون علمه باستعمالها لاحقاً في ارتكاب الجريمة.

وتبيّن أنّ المدعى عليه أحمد نون كرّر أمام قاضي التحقيق مضمون إفادته الاولية، موضحاً أنّ علاقته بالقوى الأمنية السورية نشأت بحكم إقامته في المنطقة الحدودية، وأنّ ابن عمه هو الذي أمّن رخصة القيادة المزوّرة للمدعى عليه بلال دلو، كما نفى ما أدلى به الأخير لجهة مشاهدته في إحدى المرات شخصاً مخطوفاً داخل منزله.
وأضاف أنّه تعاون مع القوى الأمنية بهدف تسليم الأشخاص المتورطين، نافياً أن يكون المدعى عليه زكريا القاسم (أبو كريم) قد اتصل يوم الحادث ببلال دلو طالباً منه الاستعداد ونقل زوجته إلى مكان آخر، بداعي وجود مخطط لديه، كما نفى أن يكون قد تواصل مع الخاطفين طالباً منهم إحضار المخطوف إلى منزله، أو أنّه قام بملاقاة السيارة المسروقة برفقة مسلحين على مسافة نحو عشر دقائق من منزله، وأوضح، في هذا السياق، أنّ شقيقه نصرالله وباسل جعفر هما من توجها لملاقاة السيارة المسروقة، من دون أن يكونا على علم بأنّ صاحبها كان مخطوفاً.
كذلك نفى أن يكون قد طلب إحضار طبيب لمعاينة المغدور، ونفى ما نسبه إليه المدعى عليه بلال دلو من علمه مسبقاً بأنّ أفراد المجموعة سيحضرون معهم شخصاً، ومن أنّه كان يشجّع زكريا القاسم على نقله، وأنّه لم يسمح بإعادته.

وتبيّن أنّ المدعى عليه باسل جعفر أنكر أمام قاضي التحقيق ما أُسند إليه، موضحاً أنّ ما ورد في إفادته الأولية عار من الصحة، وأنّه أدلى بها تحت وطأة الضرب الذي تعرّض له أثناء التحقيق. وأضاف أنّ المدعى عليه أحمد نون هو الذي تولّى تنسيق العملية برمّتها، وأنّ الغاية منها، بحسب ما كان يعلمه، اقتصرت على سرقة سيارة، من دون أن يكون على علم بسبب خطف المغدور باسكال سليمان أو الدافع إلى قتله.
وأفاد أنّه تدخّل لاحقاً وتوسّط لمعالجة القضية وتسليم الجثة والسيارة إلى مخابرات الجيش، وذلك بعدما طلب منه المدعى عليه أحمد نون مساعدته في "الورطة" التي وقع فيها بعد قتل صاحب السيارة. كما أنكر أن يكون قد تقاضى من أحمد نون أي مبلغ مالي كحصة له من العملية، نافياً في الوقت عينه أي دور له في التنسيق مع سائر المدعى عليهم أو في الإعداد لتنفيذ العملية أو الاشتراك فيها.

وتبين ان المدعى عليه علي مرهج لم يحضر امام قاضي التحقيق رغم إبلاغه مراراً، فتمّ تسطير مذكرة توقيف غيابية بحقه.

وتبين ان المدعى عليهم نصرالله نون وزكريا القاسم وفراس ميمو بقوا متوارين عن الأنظار طيلة فترة التحقيق فتم تسطير مذكرات توقيف غيابية بحقهم.

وتبيّن أنه ورد تقرير علمي فني أعدّته الخبيرة في الأدلة الجنائية جنان الخطيب، بناءً على تكليف من المحامي جيلبار سليمان الكشف على سيارة المغدور، وذلك لتحديد موضعه أثناء الاعتداء، وبيان آلية حصول الإصابات، ومطابقة نتائج الكشف مع ما ورد في تقرير الطبيبين نادر الحاج وشربل عازار، فضلاً عن تقدير زمن الوفاة.
وقد خلصت الخبيرة، بنتيجة الكشف والتحليل، إلى أن الضربات الأساسية والإصابات النزفية الأشد وقعت خارج السيارة، حيث تعرّض المغدور لضربات عنيفة على مستوى الرأس بواسطة أداة حادة، ثم جرى وضعه على المقعد الخلفي حيث تلقى ضربة أخرى على رأسه، ما أدى إلى نزفه على المقعد، قبل أن يُنقل

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان

القاضية ندى الأشقر

مجدداً إلى خارج السيارة ويتلقى ضربة عنيفة أخرى على رأسه، ومن ثم وُضع في صندوق السيارة في وقت كان فيه النزيف قد توقف تقريباً. كما تبيّن أن آثار الدم الموجودة داخل الصندوق كانت تتمتع بدرجة متقدمة من التجلّط والتكتّل، بما يتوافق مع حصول الوفاة قبل وضع المغدور في الصندوق أو في لحظة وضعه فيه، وأن آثار الدم اللاحقة لا تدل على أن النزف وقع خلال بقاء المغدور على قيد الحياة.

وتبين أن الجهة المدعية، المحامي جيلبر سليمان بصفته الشخصية وبوكالته عن والدته هند أسد سليمان، تقدّمت بمذكرة بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥، أوردت فيها جملة من الوقائع والقرائن التي رأت فيها ما يعزّز فرضية كون خطف المغدور باسكال سليمان وقتله قد جرى تنفيذاً لمخطط مسبق، وليس في معرض ارتكاب عملية سرقة عابرة.
وادلت الجهة المدعية فيها أنّ المدعى عليه بلال دلو كان قد ذكر في إستجوابه أنّ المدعى عليه زكريا القاسم طلب منه، بصورة مفاجئة، تغيير المسار الذي كان محدداً منذ ساعات الصباح باتجاه بيروت، والانحراف من أوتوستراد الشمال باتجاه الكورة، ومن ثم التوجّه صعوداً نحو جرود البترون وجبيل، وأنه عندما استفسر منه عن سبب تغيير الطريق، أجابه حرفياً بأنّ "اليوم سنقوم بصيد ثمين". وأضافت أنّ اختيار طريق جرود جبيل، التي تمرّ في بلدات نائية ويقلّ فيها مرور السيارات ذات القيمة، لا ينسجم مع فرضية التوجّه بقصد سرقة السيارات، وإنما يتوافق مع وجود هدف محدد مسبقاً، لا سيما أنّ زكريا القاسم طلب من الأشخاص الثلاثة الموجودين في السيارة إقفال هواتفهم، للحؤول دون تعقّب تحركاتهم أو التواصل مع الغير.
كما أشارت إلى أنّ المدعى عليه بلال دلو أفاد بأنّ انطلاقهم من طرابلس حصل ظهراً، في حين أنّ المسافة الفاصلة بين طرابلس وبلدة حاقل في جبيل، حيث جرى خطف باسكال، لا تستغرق سوى نحو ساعة، وان الحادثة وقعت قرابة الساعة السادسة مساءً، الأمر الذي اعتبرته الجهة المدعية قرينة على أنّ المدعى عليهم لم يكونوا في طريق عابر، وإنما كانوا يترصّدون المغدور ويتابعون تحركاته بانتظار الظرف الملائم لتنفيذ ما خططوا له. وقد عزّزت ذلك، بحسب ما ورد في المذكرة، تسجيلات كاميرات المراقبة في بلدة ميفوق، التي أظهرت سيارة الهيونداي وهي تلاحق سيارة المغدور، علماً أنّ ميفوق تبعد نحو ثماني كيلومترات عن مكان وقوع الجريمة، وأضافت أنّ المغدور توقف في بلدة الخاربه لإنزال مرافقه فؤاد فارس، وبقيت سيارة المدعى عليهم خلفه بانتظار اللحظة المناسبة، بدليل عدم تجاوزها لسيارته رغم توقفها لعدة دقائق، فضلاً عن أنّ المدعى عليهم كانوا على علم مسبق بوجود المغدور في تلك المنطقة في ذلك اليوم، لمشاركته في جناز الأربعين لعديله، بما يتيح لهم ترصّد تحركاته وانتظار وصوله إلى المكان المناسب.
وقد تمسكت الجهة المدعية بصورة سيارة الهيونداي التي التقطتها إحدى القنوات التلفزيونية، معتبرة أنّها لا تظهر أي آثار اصطدام بينها وبين سيارة المغدور، الأمر الذي، بحسب قولها، يتعارض مع رواية بلال دلو لجهة قيام زكريا القاسم بالإمساك بمقود السيارة بقصد افتعال اصطدام بها.
ومن جهة أخرى، أشارت إلى أنّ كلاً من محمد الخالد وبلال دلو أفاد بأنّ زكريا القاسم أجرى اتصالاً هاتفياً بشخص آخر بعد حصول الخطف وقبل الوصول إلى طرابلس، وقال له إنّ "الشخص صار معنا"، وهو ما اعتبرته الجهة المدعية مؤشراً على أنّ عملية الخطف كانت جزءاً من مخطط أوسع وأنّ زكريا القاسم كان على تواصل مع شخص آخر بشأن تنفيذها.
كما أوردت أنّ المدعى عليه محمد خالد روى أنّ زكريا القاسم أشهر مسدسه بوجه باسكال وطلب منه الانتقال إلى المقعد الخلفي، بما يدل، وفق ما ذهبت إليه، على أنّ الغاية من اعتراضه لم تكن الاستيلاء على سيارته، وإنما السيطرة على شخصه واقتياده بالقوة. وأضافت أنّ المغدور، لحظة وقوع الحادث، سأل المعتدين: "شو بدكن مني؟ شو بعطيكم؟!"، فأجابه زكريا: "اسكوت أو بقتلك"، معتبرةً أنّ هذا الحوار، مقروناً بالتهديد بالسلاح واقتياد المغدور بالقوة، يشكل قرينة على أنّ المقصود لم يكن ابتزازه أو مطالبته بفدية مالية، بل الاعتداء عليه وتصفيته.

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الأشقر

ثانياً: في الأدلة:

تأيّدت هذه الوقائع بالأدلة التالية:

١- بالإدعاء العام والشخصي،

٢- بالتحقيقات الأولية والإستنطاقية،

٣- بأقوال المدعى عليهم مجاهد غزال ومحمد الخالد وبلال دلو وجعفر جهجاه وإسماعيل محفوظ ونور سليمان ومحمد اللحام وعلي جعفر وأحمد نون وباسل جعفر،

٤- باقوال الشهود،

٥- بقرينة تواري المدعى عليهم زكريا القاسم وفراس ميمو ونصرالله نون عن الأنظار،

٦- بتقرير الطبيبين الشرعيين نادر الحاج وشربل عازار،

٧- بتقرير الخبيرة في الأدلة الجنائية جنان الخطيب،

٨- بالقرص المدمج المرفق بمذكرة الجهة المدعية تاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥،

٩- بالتقرير المنظم من قبل قسم الأدلة الجنائية في الجيش اللبناني ومرفقاته،

١٠- بمجمل الأوراق.

ثالثاً: في القانون:

حيث إنه يستفاد من مجمل المعطيات والوقائع والأدلة المبينة أعلاه أن المدعى عليهم لم يقدموا على خطف المغدور باسكال سليمان والاستيلاء على سيارته بصورة عفوية أو عرضية، وإنما نفذوا مشروعاً جرمياً منظماً سبق الاتفاق والتخطيط له، انخرط فيه عدد من الأشخاص وتوزعت بينهم الأدوار، وكان هدفه الاستيلاء على سيارة المغدور وخطفه والاعتداء عليه وصولاً إلى إزهاق حياته والتخلص من جثته، بما يؤكد قيام اتفاق جرمي سابق بينهم على ارتكاب جنايات على الأشخاص والأموال.

وحيث إن التحقيقات أظهرت تفاوت أدوار المدعى عليهم في تنفيذ المشروع الجرمي، على النحو الآتي:

- **أحمد نون الملقب أبو فيصل** تولّى بالاشتراك مع باسل جعفر وزكريا القاسم وبلال دلو دوراً أساسياً في التخطيط للعملية والتنسيق مع أفراد المجموعة، وبقي على تواصل معهم هاتفياً أثناء تنفيذها، ثم كان في انتظارهم عند الحدود السورية لاستلام السيارة والمغدور.
- **زكريا القاسم** شارك في التنفيذ الميداني المباشر، فتوجّه مع أفراد المجموعة إلى مكان وجود المغدور، وشارك في ترصّده وملاحقته واعتراض طريقه، وكان أول من نزل من السيارة حاملاً مسدساً، وحطّم زجاج سيارة المغدور وشارك في إنزاله والاعتداء عليه ونقله.
- **بلال دلو** شارك في العملية منذ مرحلة التوجه إلى مكان وجود المغدور، وتولّى قيادة السيارة المسروقة التي استُعملت في ترصّده واعتراضه وملاحقته، ثم شارك في الاعتداء عليه ونقله، قبل أن يتولى لاحقاً نقل قسم من المسروقات وتسليمها إلى زوجته نور سليمان.

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان

القاضية لدى الأستاذ

- **فراس ميمو ومحمد خالد** شاركا في الانتقال إلى منطقة وجود المغدور وترصّده وملاحقته، ثم في تنفيذ عملية اعتراضه والاعتداء عليه ونقله، وانتقلا مع باقي أفراد المجموعة في سيارة المغدور بعد الإستيلاء عليها.
- **جعفر جهحاه وإسماعيل محفوظ** كانا على علم مسبق بالعملية ومهيّأين لاستلام المغدور بعد اقتياده، وقد شاركا في مرحلة ما بعد التنفيذ من خلال لفّ المغدور بحرام والمساهمة في إخفاء آثاره والتخلص من جثمانه.
- **باسل جعفر** كان من المشاركين في المرحلة اللاحقة للعملية، حيث انتظر المجموعة في الجهة السورية من الحدود، وكان بحوزته سلاح حربي، ثم تولّى بالاشتراك مع نصر الله نون نقل جثمان المغدور بواسطة سيارته والتخلص منه في منطقة جردية.
- **نصر الله نون** شارك في المرحلة الأخيرة من العملية، فكان في انتظار المجموعة برفقة باسل جعفر ثم ساهم معه في نقل جثمان المغدور والتخلص منه في منطقة جردية داخل الأراضي السورية.

وحيث إن مجموع هذه الأدوار، وإن اختلفت من مدعى عليه إلى آخر، قد تضافرت وتكاملت في مراحل الإعداد والتنفيذ والنقل والتخلص من الجثمان والاستيلاء على المسروقات، بما يؤيد وحدة المشروع الجرمي وتوزيع الأدوار بين المشاركين فيه.

وحيث إن هذا الاتفاق يتجلى بصورة خاصة من تنسيق المدعى عليهم لا سيما بين باسل مرهج جعفر وأحمد علي نون وزكريا ظافر القاسم وفراس ميمو وبلال محمد دلو، ومن ثم انتقال أفراد المجموعة من منطقة الشمال إلى منطقة جبيل، ومراقبتهم المغدور وتتبع تحركاته لساعات، واختيار المكان والوقت المناسبين لاعتراضه، بما يفيد أن استهدافه لم يكن وليد مصادفة أو نتيجة ظرف طارئ، بل جاء تنفيذاً لخطة إجرامية قائمة بينهم.

وحيث إنه، في معرض تحديد الغاية الحقيقية من هذه العملية، يتبين أن المدعى عليهم لم يكتفوا بالاستيلاء على سيارة المغدور، بل عمدوا إلى اعتراض طريقه ومحاصرته وإنزاله بالقوة منها والاعتداء عليه بالضرب المبرح، ثم اقتياده وإخراجه من السيارة في مرحلة لاحقة وتوجيه ضربات عنيفة وقاتلة إلى رأسه، قبل وضعه في صندوق السيارة ونقله إلى مكان آخر والتخلص من جثته في منطقة جردية في الجهة السورية من الحدود.

وحيث إن حضور المدعى عليه زكريا القاسم، وهو من الرؤوس الأساسية في العصابة، في هذه العملية تحديداً، كما أن انتقال المجموعة بعدد من الأشخاص يفوق ما تقتضيه عادة سرقة سيارة واحدة، واستعمال سيارة مسروقة في تنفيذ العملية، وحمل السلاح، يشكل قرينة إضافية على أن العملية كانت ذات طبيعة استثنائية وأنها كانت تتطلب إشرافاً وتنفيذاً من أحد العناصر القيادية في العصابة، بما يعزز فرضية التخطيط المسبق لها.

وحيث إن إقدام المدعى عليه زكريا القاسم على عدم إطلاع جميع أفراد المجموعة على حقيقة العملية ووجهتها النهائية، وإيهام بعضهم في بداية الطريق بأن الغاية تتصل بعملية سرقة، ثم تغيير المسار بصورة مفاجئة، فضلاً عن طلبه منهم إطفاء هواتفهم الخلوية أو وضعها على نظام الطيران للحؤول دون تعقب تحركاتهم، يدل على علمه المسبق بخطورة العملية وحرصه على إبقاء تفاصيلها طي الكتمان حتى لحظة تنفيذها، وهو ما يتلاءم مع وجود تصميم سابق على ارتكاب فعل جرمي بالغ الخطورة.

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان

القاضية ندى الأسمر

وحيث إن هذه الأفعال، بمجملها وتسلسلها، لا يمكن تفسيرها بمجرد الرغبة في الاستيلاء على السيارة، إذ إن تحقيق هذه الغاية كان يستوجب، في حدها الأدنى، إبعاد المغدور عن السيارة والاستيلاء عليها، دون حاجة إلى مواصلة الاعتداء عليه بعد السيطرة عليه وفقدانه أي قدرة على المقاومة، الأمر الذي يجعل من قتله فعلاً مستقلاً مقصوداً ضمن المشروع الجرمي وليس نتيجة عرضية أو غير مقصودة له.

وحيث إن الثابت من معطيات التحقيق أن المغدور لم يبدِ مقاومة تبرر ما تعرض له من عنف، بل بادر، عند بدء الاعتداء عليه، إلى مخاطبة المعتدين بالقول: "شو بدكن مني أنا بعطيكم"، بما يفيد استعداده لتلبية مطالبهم وتسليمهم ما يريدون، وبالتالي انتفاء أي مبرر لاستمرار الاعتداء عليه أو استعمال العنف بحقه.

وحيث إن إصرار المعتدين، رغم ذلك، على الاستمرار في ضرب المغدور، ولا سيما توجيه ضربات شديدة إلى رأسه بواسطة جسم صلب، على الأرجح كعب مسدس، يشكل قرينة بالغة الدلالة على اتجاه إرادتهم إلى إزهاق حياته، إذ إن طبيعة الوسيلة المستعملة وموضع توجيه الضربات وشدتها، في ظل انعدام المقاومة، تكشف عن إدراكهم حتماً للنتيجة القاتلة التي يمكن أن تترتب على فعلهم وقبولهم بها.

وحيث إن سبق التصميم لا يستفاد فقط من الأفعال التي سبقت الاعتداء، بل تؤكده أيضاً الأفعال اللاحقة له، إذ لم يترك المدعى عليهم المغدور بعد إصابته، ولم يطلبوا له الإسعاف أو يسعوا إلى إنقاذ حياته، بل عمدوا إلى وضعه في صندوق سيارة الأودي، ثم تابعوا تنفيذ الخطة ونقلوه إلى جهة أخرى، حيث تولى أشخاص آخرون استلامه ونقله والتخلص من جثته في منطقة جردية في الجهة السورية من الحدود، بما يكشف عن وحدة الغاية الجرمية واستمرار تنفيذها حتى بعد إزهاق روحه.

وحيث إن التخلص من الجثة وإخفاء معالم الجريمة يشكل، بدوره، قرينة على أن وفاة المغدور لم تكن نتيجة غير مقصودة لاعتداء هدفه السرقة، إذ لو كان القتل قد وقع بصورة عرضية أو غير مقصودة، لكان من الطبيعي أن يتخذ الفاعلون موقفاً مغايراً، في حين أن ما حصل هو استمرار في تنفيذ الأفعال الرامية إلى إخفاء الجريمة والتخلص من آثارها.

وحيث إن فرضية اقتصار المشروع الجرمي على سرقة السيارة لا تستقيم كذلك مع طبيعة نشاط العصابة، إذ ثبت من إفادات عدد من أفرادها أن نشاطها كان يقوم على سرقة السيارات، وأن هذه السرقات كانت تحصل عادةً على سيارات متوقفة أو خالية من أصحابها، ولم يثبت أن أسلوبها المعتاد كان يقوم على استهداف أصحاب السيارات في وضح النهار وخطفهم وقتلهم، الأمر الذي يجعل العملية موضوع الدعوى خروجاً واضحاً عن النمط الإجرامي المعتاد للعصابة، ويعزز الاستنتاج بأن استهداف المغدور باسكال سليمان لم يكن لغاية الاستيلاء على مركبته فحسب، وإنما انطوى على غاية أخرى لم يكشف عنها التحقيق بصورة حاسمة.

وحيث إنه من غير المنطقي، في ضوء ذلك، القول إن قتل المغدور حصل بصورة عفوية لمجرد التخلص منه باعتباره عائقاً أمام سرقة السيارة، ذلك أن أفراد المجموعة كانوا قد أحكموا السيطرة عليه وأنزلوه منها، وكان بإمكانهم الاستيلاء عليها وتركه في المكان، ولا سيما بعد أن أعلن صراحة استعداده لتلبية مطالبهم، إلا أنهم اختاروا الاستمرار في الاعتداء عليه إلى أن أزهقوا روحه، ثم نقلوا جثته وأخفوها، مما يدل على أن قتله كان مقصوداً ضمن الخطة وليس نتيجة طارئة عليها.

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان
القاضية ندى الاستاذ

وحيث إنّ ومن جهة ثانية ان المعطيات المتوافرة في الملف لا تثبت أنّ المدعى عليهم قصدوا خطف المغدور باسكال سليمان للمطالبة بفدية، إذ لم ينهض أي دليل على توافر هذا القصد، كما أنّ سلوكهم أثناء الواقعة يناقض هذه الفرضية، بدليل استمرارهم في الاعتداء عليه وضربه بصورة مبرحة، ولا سيما على رأسه، بما أفضى إلى وفاته، من دون أي مسعى لإبقائه على قيد الحياة أو إسعافه تمهيداً للتفاوض على إطلاق سراحه، الأمر الذي يدلّ على أنّ خطف المغدور لم يكن غاية مستقلة قائمة على طلب فدية وذلك بمعزل عن تطور الواقعة من الاعتداء عليه واقتياده إلى إزهاق روحه.

وحيث إنه في المحصلة، إن مجمل الأفعال والوقائع الثابتة بحق المدعى عليهم، وما رافقها من تحضير وتوزيع للأدوار واستعمال للوسائل اللازمة لتنفيذها، تدل على أن خطف المغدور باسكال سليمان وقتله والاستيلاء على سيارته جاءت تنفيذاً لمشروع جرمي مخطط له مسبقاً، وإن بقي الدافع أو الغاية التي حملت المدعى عليهم على ارتكاب هذه الجريمة غير واضح من معطيات الملف، الأمر الذي لا يحول، بحد ذاته، دون ثبوت القصد الجرمي المستخلص من ظروفها وملابساتها.

وحيث إنه، تبعاً لذلك، يكون قتل المغدور باسكال سليمان قد حصل عمداً وعن سابق تصور وتصميم، ولا يمكن حمله على مجرد احتمال الوفاة الناتجة عن الضرب أو على نتيجة غير مقصودة لعملية السرقة، فتكون عناصر جناية القتل العمد المنصوص عليها في المادة /٥٤٩/ من قانون العقوبات متوافرة بحق من ثبتت مساهمته في هذا المشروع الجرمي، فضلاً عن جناية الخطف المنصوص عليها في المادة /٥٦٩/ منه وجناية تأليف عصابة أشرار بقصد ارتكاب الجنايات على الأشخاص والأموال المنصوص عليها في المادة /٣٣٥/ منه، وكذلك جنحة المادة /٧٢/ من قانون الأسلحة، وفقاً لدور كل من المدعى عليهم وفقاً لما صار بيانه أعلاه وثبوت مساهمته في الأفعال الجرمية.

وحيث إنه من ناحية أخرى، يتبين من مجمل المعطيات والأدلة المبينة في باب الوقائع أن المدعى عليهم أحمد نون وزكريا القاسم وباسل جعفر أقدموا على اصطناع وتزوير هويات ورخص سوق، وفقاً لما صار بيانه، بقصد استعمالها وإخفاء الهويات الحقيقية لأفراد المجموعة وتسهيل نشاطهم الجرمي، فيكون فعلهم مؤلفاً لجنحة التزوير المنصوص عليها في المادة /٤٦٤/ من قانون العقوبات.

وحيث إن فعل المدعى عليهما بلال دلو ونور سليمان لجهة إقدامهما على استعمال المستندات المزورة مع علمهما بأمر تزويرها، وفقاً لما هو ثابت في التحقيق، يؤلف جنحة استعمال المزور المنصوص عليها في المادة /٤٥٤/ معطوفة على المادة /٤٦٤/ من قانون العقوبات.

وحيث ان فعل المدعى عليهم أحمد نون وزكريا القاسم وباسل جعفر لجهة إقدامهم على تزوير رخص سير سيارات، يشكل الجناية المنصوص عليها في المادة /٤٥٩/ من قانون العقوبات.

وحيث إن إقدام المدعى عليه بلال دلو على استعمال رخص السير المزورة مع علمه بأمر تزويرها يؤلف، تبعاً لذلك، جناية استعمال المزور المنصوص عليها في المادة /٤٥٤/ معطوفة على المادة /٤٥٩/ من قانون العقوبات.

وحيث إن ثبوت تورّط المدعى عليه محمد خالد كنجو اللحام في سرقة سيارة الهيونداي وتسليمها إلى أفراد المجموعة التي تولّت استعمالها في تنفيذ عملية سرقة وخطف المغدور بسكال سليمان، من شأنه أن يربطه مباشرةً بالحادثة موضوع التحقيق، ويثبت مساهمته فيها، ولو لم يثبت اطلاعه بصورة مباشرة بالأفعال التنفيذية التي أفضت إلى قتل المغدور، إذ إن دوره في تأمين الوسيلة المستعملة في ارتكاب الجريمة

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان

القاضية ندى الأسمر

وتسليمها إلى أفراد المجموعة يشكّل مساهمة في تنفيذها، ويُرتّب مسؤوليته عن الأفعال المرتكبة في إطارها.

وحيث إنّه، وبعد التدقيق في مجمل المعطيات والوقائع والأدلة المتوافرة في الملف، لم يثبت ما من شأنه ربط المدعى عليه علي مرهج جعفر بحادثة خطف وقتل المغدور باسكال سليمان، إذ لم يتبيّن تدخله في أيّ من مراحل تنفيذها، كما لم يثبت وجود أي علاقة أو تواصل بينه وبين أيّ من المدعى عليهم الذين ثبتت مشاركتهم فيها، فضلاً عن أنّ اسمه لم يرد في إفادات أيّ من المدعى عليهم المستجوبين في معرض أقوالهم عن الواقعة موضوع التحقيق، ولم يبرز في الملف أي دليل أو قرينة جدية تفيد مساهمته فيها، بأي صورة من الصور، سواء لجهة التخطيط لها أو تنفيذها أو تسهيل ارتكابها أو الاشتراك فيها.

وحيث إنّ ما تقدّم يجعل الأدلة القائمة بحق المدعى عليه المذكور غير كافية لربطه بالجرائم المسندة إليه، ولا ينهض منها ما يبرّر إحالته للمحاكمة، الأمر الذي يقتضي منع المحاكمة عنه لجهة تلك الجرائم لعدم كفاية الدليل، ويقتضي بالتالي إسترداد مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحقه.

لذلـــك

نقرر وفقا وخلافاً لمطالعة النيابة العامة:

أولاً: إعتبار فعل المدعى عليهم مجاهد غزال ومحمد الخالد وبلال دلو وجعفر جهجاه وإسماعيل محفوظ ونور سليمان وأحمد نون ونصرالله نون وزكريا القاسم وفراس ميمو وباسل جعفر ومحمد اللحام المبينة هويتهم أعلاه، من نوع الجنايات المنصوص عليها في المواد ٥٦٩ و٥٤٩ و٣٣٥ من قانون العقوبات والظن بهم بجنحة المادة ٧٢ أسلحة.

ثانياً: إعتبار فعل المدعى عليهم أحمد نون وزكريا القاسم وباسل جعفر من نوع الجناية المنصوص عنها في المادة ٤٥٩ من قانون العقوبات وإعتبار فعل المدعى عليه بلال دلو من نوع جناية المادة ٤٥٩/٤٥٤ منه.

ثالثاً: الظن بالمدعى عليهما باسل جعفر وأحمد نون وزكريا القاسم بجنحة المادة ٤٦٤ من قانون العقوبات والظن بالمدعى عليهما بلال دلو ونور سليمان بجنحة المادة ٤٦٤/٤٥٤ منه.

رابعاً: إتباع الجنح بالجنايات للتلازم.

خامساً: منع المحاكمة عن المدعى عليه علي مرهج جعفر لجهة الجرائم المنسوبة إليه لعدم كفاية الدليل واسترداد مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحقه.

سادساً: إيجاب محاكمة المدعى عليهم جميعاً أمام محكمة الجنايات في جبل لبنان وتضمينهم الرسوم والنفقات.

سابعاً: إيداع الأوراق جانب النيابة العامة الإستئنافية بغية إحالتها إلى المرجع المختص.

قراراً صدر في بعبدا بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٢٠

قاضي التحقيق الاول في جبل لبنان

القاضية ندى الأسمر